مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
العدد الخامس عشر
شعبان ١٤١٦هـ

من قضايا الفتحة والألف في اللغة العربية

الدكتور محمد خليل نصرالله فرج
كلية اللغة العربية ـ قسم النحو والصرف وفقه اللغة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة :

من المعروف أن مصطلح الفتحة يطلق عند القدماء على ذلك الصوت الذي يشكل مع الضمة والكسرة مجموعة الحركات في اللغة العربية، بينما تطلق الألف على ذلك الصوت الذي يشكل مع الواو والياء أحرف المد واللين، أو أحرف العلة.

أما عند المحدثين ، فإن مصطلح الفتحة يتسع بعد أن يوصف بالطول والقصر ليشملهما معا، فيقال: الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة بدلا من الفتحة والألف، وكلا المصطلحين يصنف قديما ضمن موضوعات علم النحو والصرف، بينما يضعهما الدرس الحديث ضمن موضوعات علم الأصوات، وفي الحالين يشكلان جانبا مهماً من جوانب علم القراءات القرآنية، ويُعدان من الأصول الأساسية التي تتعلق بها أحكام كثيرة، كالقصر والمد، والفتح والإمالة، والتفخيم والترقيق، وغيرها.

ولذلك فسوف نتناول الموضوع من خلال هذه المحاور الثلاثة: النحو والصرف والقراءات القرآنية، وشيء من الدراسات الحديثة، وحسبنا أن نعلم أن الصلة بينها وطيدة ومتبادلة، فالقراءات كانت ـ ولا تزال ـ منطلقا مهماً من المنطلقات التأسيسية للنحو العربي، وموافقة العربية (النحو) شرط من ثلاثة شروط لابد منها، لتكون القراءات القرآنية صحيحة ومقبولة[1]، وما أطلق عليه علماء القراءات : الأصول العامة ، الإظهار والإدغام، والإخفاء ، والقلب والإبدال، والفتح والإمالة، والقصر والمد، والتفخيم، والترقيق[2] كل هذه تقع في مجال الدراسات الصوتية الحديثة، وتقدم بدورها معطيات وقرائن مهمة لعلمي : النحو والصرف.

ولاشك أن وصل الدراسات اللغوية ـ صوتية أو صرفية أو نحوية ـ بالقراءات القرآنية أمر في غاية الأهمية لأسباب منها:

أولا : تمثل القراءات القرآنية صورة صوتية حية ومتنوعة للغة، تحرص عليها الأجيال المسلمة ، وتتناقلها على وجه لا يكاد يختلف عما كانت عليه في أول عهدها[٣].

ثانيا : لا توجد وسيلة حية أخرى تبين كيفية النطق بأصوات اللغة العربية سوى التلاوات الجيدة للقرآن الكريم بقراءاته المتعددة[٤].

ثالثا: تُعدُّ القراءات القرآنية أثرا لغويا مهماً ، يحمل إلينا فصيح لغات العرب ولهجاتها، ولا يدانيه في ذلك أي أثر على الإطلاق، قال تعالى:
﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ ﴾ [٥]

فالقرآن يشهد في هذا الموضع، وفي غيره من المواضع بأنه لا يوجد خلاف بين لغته ولغة القبائل ذات اللسان العربي المبين.

رابعا : إن كثيرا مما عالجه علم اللغة الحديث قد عالجه أسلافنا القدماء في تحديد أصول القراءات القرآنية وأحكامها، وبلغوا فيه شأوا كبيرا، وربط الدراسات اللغوية بالقراءات يضع أيدينا على كثير من ذلك.

لهذه الأسباب ـ ولغيرها ـ رأيت أن أتناول الموضوع من خلال محاوره الثلاثة، لبيان الصور المتعددة التي عرفتها العربية الفصحى للفتحة والألف ، والوقوف على وظائفها وشيء من طبيعتها، والتخفف من شيء أجده في نفسي عن تصور القدماء والمحدثين لها من حيث اصطلاحها وطبيعتها على النحو الذي سيأتي في نهاية البحث.

صور الفتحة القصيرة:

تحدث ابن جني في كتابه ـ الخصائص ـ عن الحركات، وعقد لها أبوابا متتالية ، يقول: «باب في كمية الحركات، باب في مطل الحركات، باب في إنابة الحركة عن الحذف، باب في هجوم الحركات على الحركات»[٦].

ومن خلال ذلك وضَّح لنا أن ما في أيدي الناس من الحركات في ظاهر الأمر ثلاث، هي: الضمة والكسرة والفتحة، ولكن محصولها على الحقيقة ست، لأن بين كل حركتين حركة أخرى، فأضاف إلى الثلاث السابقة ثلاث أخرى، هي:

ـ الفتحة التي قبل ألف الإمالة ، في نحو عين (عالم)، وكاف (كاتب) عند من يميلونها، فهي فتحة أشربت كسراً.
ـ والفتحة التي قبل ألف التفخيم في نحو: لام الصلاة ، وكاف الزكاة، وياء الحياة، عند من يفخمها وهم أهل الحجاز[٧].
ـ والكسرة المشمة ضما، أو الضمة المشمة كسراً، فالأولى كما في : قيل وسير عند بنائها للمجهول من غير قلبها ياء خالصة عند من لغته كذلك، والثانية، كما في قاف (المنقر)[٨].

ونستخلص من كلام ابن جني هذا أنه يرى أن للفتحة ثلاث صور، هي :

أ ـ الفتحة العادية أو الخالصة، وهي التي تكثر وتشيع في الكلمات العربية.
ب ـ الفتحة المشمة كسرا، أو المشربة بالكسر، وهي التي تسبق ألف الإمالة، كما في فتحة عين عالم، وكاف: كاتب عند إمالتها.
جـ ـ الفتحة المشمة ضما، وهي التي تسبق ألف التفخيم في لسان أهل الحجاز، كما في الصلاة والزكاة والحياة.

وهذا الذي ذكره ابن جني يتردد في كتب النحاة وينطلق من التصور الخاص الذي يذهب إلى أن قبل أحرف العلة المحددة ـ الألف والواو والياء ـ حركاة من جنسها منفصلة عنها، فقبل الألف في نحو كلمة (كتاب): فتحة، وقبل الواو في نحو (يقول): ضمة، وقبل الياء في نحو (كريم): كسرة، وهذا الأمر يرفضه المحدثون، ويرون أنه شيء واحد، هو: الفتحة الطويلة والضمة الطويلة، والكسرة الطويلة وبذلك تسقط الصورتان الثانية والثالثة للفتحة على أساس من هذا التصور[٩].

ولكنا إذا تتبعنا حديث النحاة عن الإمالة نجد أنهم يتحدثون عن صور مختلفة للفتحة، يقول ابن هشام : «الإمالة أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة ، فإن كان بعدها ألف ذهب إلى جهة الياء كالفتى، وإلا فالمال الفتحة وحدها، كنعمة ويسحر»[١٠].

ومعنى ذلك أن الفتحة قد تمال وحدها دون أن تأتي بعدها الألف، كما في كلمتي :

نعمة، ويسحر، ولكنها ليست على إطلاقها، وإنما إذا وقعت قبل الراء وهاء التأنيث ولذلك شروط.

أما الراء فيشترط في إمالة الفتحة التي تسبقها ثلاثة هي:

- **أن تكون الراء مكسورة.**
- **أن تكون الفتحة على غير ياء.**
- **أن تكون الراء والفتحة متصلتين كما في قولنا: بسحر، أو منفصلتين بساكن غير ياء كما في قولنا: من عمرو.**

فالفتحة التي قبل الراء في هذين الموضعين ـ بسحر، ومن عمرو ـ لها الشروط السابقة الثلاثة، ولذلك تجوز إمالتها عند من لغته الإمالة[11].

وأما هاء التأنيث، فلا تكون إمالة الفتحةحالة الوقف خاصة إذا لم تسبقها الألف وهي لغة ثابتة[12]، فإذا وقفنا على مثل: رحمة ونعمة، يجوز لنا إمالة الفتحة التي بعد الميم في الكلمتين.

وكما كان للإمالة أثرها على الفتحة، فكذلك للتفخيم أثره، فإذا وقعت الفتحة بعد حرف مفخم فإنها تتأثر به، وتتابعه في تفخيمه، وبذلك تختلف في نطقها عن الفتحة العادية، أو الفتحة المرققة، وقد أكد ذلك المحدثون، يقول برجشتراسر: والحركة الكاملة، أي: الفتحة لها أيضا أنواع من النطق متعددة، فنراها أحيانا تقارب الـ (e) وأحيانا الـ(O) على حسب طبائع الحروف الصامته المجاورة لها[13].

وقد عبر عن ذلك بعضهم، ففرق بين المواقع الأساسية للحركات العربية عموما: ومنها الفتحة حين تجاور صوتا عاديا، ومواقعها حين تجاور صوتا مفخما، وذلك بالشكل التالي:[14].

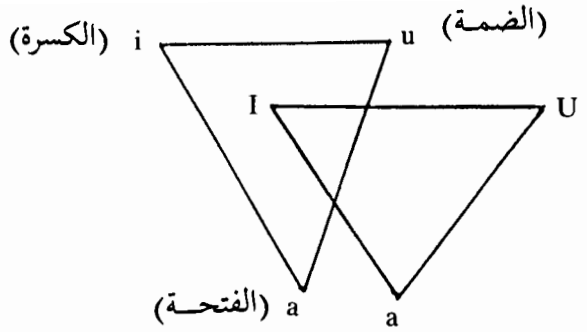

ولعل تعبير برجشتراسر عن الفتحة بالحركة الكاملة يذكرنا بما ذكره النحاة العرب والقراء معا عن تبعيض الحركة، وإن كان مقصده يختلف عن مقصدهم تماما، فبرجشتراسر يرى أن الحركات العربية ربما كانت في الأصل حركتين لا ثلاثة ، حركة كاملة هي : الفتحة، وحركة ناقصة، تشبه الكسرة أحيانا، أو الضمة أحيانا أخرى[١٥].

أما النحاة والقراء ، فيتحدثون عن الحركة الكاملة وتبعيضها تحت مصطلحين مشهورين في علم القراءات ، هما: الروم والاختلاس، يقول سيبويه في حديثه عن الوقف على المتحرك : «وأما ما كان في موضع نصب، أو جر ، فإنك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتفعل فيه ما نفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم»[١٦].

ويقصد سيبويه بالروم : إخفاء الصوت بالحركة ، أو تضعيف الصوت بها من غير سكون عند الوقف عليها، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون [١٧]، وقد عبر عن ذلك القراء بقولهم بأنه النطق ببعض الحركة، أو تضعيفها حتى يذهب بعضها[١٨].

ويختلف النحاة والقراء في ذلك فالنحاة يجمعون بين الروم والاختلاس على أنهما شيء واحد، لا فرق بينهما ، بينما يرى القراء أنه وإن كان الروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة إلا أنهما يفترقان في ثلاثة أمور ، هي :

أ - يكون الروم في المضموم والمكسور فقط، بينما يكون الاختلاس في الحركات جميعها، بما فيها الفتحة.

ب ـ يختص الروم بالوقف ، بينما الاختلاس في الوصل .

جـ ـ الثابت من الحركة في الروم أقل من الذاهب ، أما في الاختلاس ، فالثابت منها أكثر وقدره بعضهم بتثليثها ، وضبطه يحتاج إلى مشافهة المجيدين من القراء[١٩] .

وعلى أي من الرأيين السابقين فإن ما يعنينا أن للفتحة نوعا آخر يضاف إلى الأنواع السابقة هو : الفتحة المختلسة في مقابل الفتحة الكاملة ، ولهذه الفتحة مثالها من القراءات المتواترة ، ففي قوله تعالى :

﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾[٢٠] .

قرىء لفظ : «تعدوا» بفتح التاء ، واختلاس فتحة العين ، وتشديد الدال[٢١] .

وفي لفظ (يهدي) من قوله تعالى : ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّي ﴾[٢٢] ، قرىء بفتح الياء ، واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال[٢٣] ، ومثله كذلك لفظ (يخصمون) في قوله تعالى : ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾[٢٤] قرىء بفتح الياء ، واختلاس فتحة الخاء ، وتشديد الصاد[٢٥] .

ومن كل ما تقدم نخلص إلى أن للفتحة القصيرة في العربية الفصحى أربع صور ، هي :

١ ـ الفتحة العادية أو الخالصة ، وهي المقصودة عند الإطلاق ، والمشهورة عند جميع الناطقين بها على كافة مستوياتها .

٢ ـ الفتحة الممالة ، أو المشمة بالكسرة ، وهي التي تسبق الراء أو الهاء بالشروط المتقدمة ، كما تسبق الألف الممالة في تصور القدماء .

٣ ـ الفتحة المفخمة ، أو المشمة بالضمة ، وهي التي تقع بعد الحروف المفخمة : الصاد والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف ، والخاء ، والغين ، وكذلك اللام والراء حال تفخيمها ، كما أنها تقع قبل الألف المفخمة في لسان أهل الحجاز وفقا لتصور القدماء .

٤ ـ الفتحة المختلسة ، وهي التي ذهب بعضها عند النطق بها ، وهي من الفصيح

الذي قريء به في القراءات القرآنية المتواترة، وناهيك بذلك دليلا على فصاحتها وقبولها.

صـــور الألـف :

بدأ سيبـويه حديثـه عن الإدغـام ببيان عدد الحـروف التي أسـماها بالأصول، ومخـارجهـا، وأحـوالها، وجوانب اختلافها ، يقول ؛ فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة والألف والهاء والعين . . .[٢٦].

ثم أتبع ذلك بأنها تكون خمسة وثلاثين بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهذه الفروع تستحسن في قراءة القرآن الكريم والأشعار، وتكثر في لسان من ترتضي عربيته، وذكر منها: الألف التي تمال إمالة شديدة، وألف التفخيم في لغة أهل الحجاز عند نطقهم الخاص مثل : الصلاة والزكاة والحياة[٢٧].

وبذلك نرى أن سيبويه قد جعل الألفات ثلاثة، هي :

- الألف التي عدها من الأصول، وهي الألف العادية، أو الخالصة، كما في مثل: تاج وباب.
- الألف المفخمة في لغة أهل الحجاز عند نطقهم الخاص لكلمات مثل : الصلاة والزكاة والحياة.
- الألف الممالة إمالة شديدة.

وقد يفهم من كلام سيبويه أن هناك نوعا رابعا من الألفات، وهو: الألف التي تمال إمالة قليلة، لأنه إذا كانت الممالة إمالة شديدة تستحسن، وترتضى في العربية ، فمن باب أولى أن تكون الصغرى كذلك، إلا أن سيبويه لم يشر إلى شيء من ذلك بالرغم من أنه أفرد للإمالة مساحة واسعة من الكتاب[٢٨].

وقد سار النحاة على نهج سيبويه ، ولكنهم في الغالب لا يزيدون على ما قاله شيئا إلا إشارات أو ملحوظات سريعة[٢٩]، ومن ذلك ما ذكره ابن جني تحت عنوان: «باب مطل الحروف» فبعد أن ذكر أن الحروف التي تمطل ثلاثة هي :

الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة، ويسبقها حرف من جنسها، نراه يعلل لذلك بأنها لا تدغم فصار فيها امتداد ولين، إلا أن هذا الامتداد لا يكون في كل مواضعها، وإنما يكون في ثلاثة مواضع هي :

ـ أن تقع بعدها همزة ، مثل : كساء ورداء .
ـ أن يقع بعدها حرف مشدد، مثل : شابة ودابة .
ـ أن يوقف عليها عند التذكر، مثل قولك : أخواك ضـربا . . . ، إذا وقفت متذكرا للمفعول به ، أو الظرف ، أو غيرهما .[٣٠] .

وبالرغم من أن ابن جني لم يبين على وجه التحديد مقدار مطل هذه الحروف، أو مدهـا، فإنـه كشف لنا عن صورة للألف غير التي أشار إليها سيبويه وهي الألف الممدودة، التي تختلف عن العادية والمفخمة والممالة في أنها تطول عنها، أو تمطل في مواضع بعينها .

ثم يأتي الإمام السيوطي ـ رحمه الله ـ بعد ذلك، فيذكر ـ نقلا عن ابن خروف ـ أن الألفات أربعة هي :

ـ ألف الطبيعة المعتادة، كما في كلمتي : تاج وباب .
ـ وألف التفخيم، كالتي في لفظ الجلالة عند تفخيمه .
ـ وألف الإمـالة الكبرى .
ـ والألف التي بين بين[٣١] .

فنراه يذكر التي بين بين، أي : الألف التي تمال إمالة قليلة، فإذا أضفنا إلى ذلك كلام ابن جني نكون قد وضعنا أيدينا على خمس صور للألف عند النحاة القدماء .

وإذا تركنا النحاة، وألقينا نظرة على كتب القراءات نجد أن قضايا الألف تتمتع فيها بمساحات واسعة وفي مواضع متعددة، فمرة تحت مصطلح : القصر والمد، ومرة تحت الفتح والإمالة، وأخرى تحت (التفخيم والترقيق)، مما يكشف عن دقة متناهية، واهتمام بالغ ، لفت أنظار كثير من الباحثين المحدثين، يقول برجشتراسر : «والمقرئون وفوا الإمالة حقها، مقتصرين على ما جاء منها في قراءات القرآن الكريم، والنحويون لم يوفقوا إلى ضبط حالاتها، وتقعيد قواعدها تماما»[٣٢] .

ويقول إبراهيم أنيس : « وقد عني القراء بهذه الإطالة ـ يريد مد الحركات عناية كبيرة وأفردوا لها أبوابا وفصولا في كتبهم، ووضعوا لها مراتب متعددة»[٣٣] .

وبالطبع فإن المقام لا يقتضي أن نتحدث عن تلك الأبواب أو الفصول بشيء من

الإسهاب أو التفصيل بقدر ما يقتضي أن نتناولها بشكل يتناسب وما نحن بصدده؛ القـراء كان لهم سبحهم الـطويل ، وبـاعهم الواسع ، واستقصاء ذلك يحتاج إلى مباحث خاصة، ولذلك فسوف نكتفي بما نرى أن البحث في حاجة إليه في إيجاز غير مخل بإذن الله .

الألـف المفخمـــة :

تسمية الألف المفخمـة نوع من التجـوز لأنها من الحروف التي ليس لها موضع ينحبس عنده الهواء، فهي لا توصف بالتفخيم أو الترقيق، وإنما هي تابعة لما قبلها، فإذا وقعت بعد المفخم تفخم، وإذا وقعت بعد المرقق ترقق، وذلك لتصبح الأصوات في تتابعيات متقاربة من التفخيم ، أو شبه التفخيم؛[٣٤] لأن ذوق العربية يأبى غير ذلك ، فإذا أردنا مثلا أن نستبدل بالألف المفخمة في مثل كلمة (طاب) صوتا مرققا، لعزّ ذلك علينا، وتنافى مع طريقة العربية في مصاقبة الأصوات للأصوات[٣٥] .

وقـد قسم علماء القـراءات الحـروف العـربية قسمـين: مستعلية ، ومستفلة، فالمستعلية سبعة، يجمعهم قولهم: «قظ خص ضغط» ، وكلها مفخمة على تفاوت بينها، ويشاركها في ذلك حرفان آخران في بعض أحوالهما، هما: اللام والراء، وماعدا ذلك من الحروف، فهي حروف استفال مرققة»[٣٦] .

وكما تكون الحروف المفخمة متفاوتة في درجات تفخيمها ، يكون تفخيم الألف متفاوتا كذلك، فأعلى تفخيمها يكون بعد اللام، ثم حروف الإطباق الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء ، ثم باقي الحروف المستعلية: القاف والخاء والغين ، ثم الراء والمجود الماهر هو الذي يستطيع أن يفرق بين ذلك كله[٣٧] .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ابن الجزري، وهو يتحدث عن التفخيم يذهب مذهبا آخر فيقول: « والفتح هنا عبارة عن فتح القارىء لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف ظهر ، ويقال له أيضا: التفخيم، وربما قيل له : النصب، وينقسم إلى قسمين: فتح شديد، وفتح متوسط» ، ثم يستطرد ، فيعرف الشديد بأنه نهاية فتح الشخص فمـه بذلك الحرف، ويذكر أنه ليس من أصل العربية، ولا يستحسن فيها، وإنما

يوجدفي لفظ عجم الفرس فانتقل معهم إلى العربية لما جرت عليه طباعهم، وقد شاع عنهم، وانتقل إلى غيرهم حتى نشأ في أكثر البلاد، وهو ممنوع في قراءة القرآن الكريم، نص على ذلك الأئمة، ويطلق عليه: «التفخيم المحض»[٣٨].

وبـذلـك نجـد أنفسنا أمام نوعين من الألف المفخمة، نوع غير أصيل في لغة العرب، ممنوع في القراءة، يسمى: الفتح الشديد، أو التفخيم المحض، ونوع آخر معروف ومقبول ويستحسن، ويقال له: التفخيم، أو الفتح المتوسط، أو التغليظ، أو التسمين ، أو التجسيم ، ويتفاوت في درجته باختلاف الصوت الذي يسبقه من الأصوات المفخمة التي سبق الحديث عنها»[٣٩].

الألـف الممـالة:

بينما نرى النحاة يطلقون لأنفسهم العنان وراء لهجات القبائل العربية غالبا، نرى القراء يحصرون عملهم في النص القرآني، ومن أجل ذلك جاء بحثهم أدق وأضبط، فقد تتبعوا القراء ومَنْ يميل منهم، ومَنْ لا يميل، ومواضع ذلك كله في القرآن الكريم ، ثم نراهم يحددون أسباب الإمالة، ودرجاتها، وتعدد مصطلحاتها على عكس النحاة الذين لا يكادون يذكرون سوى مصطلح واحد هو الإمالة[٤٠].

وقـد حدد ابن الجـزري أسباب الإمالة في إثني عشر سببا، يرجع معظمها إلى شيئين، هما : الكسرة والياء، فالكسرة تكون قبلية أو بعدية، كما تكون مقدرة أو عارضة، فتلك أربعة أسباب ، وكذلك تكون الياء فتصير ثمانية، وقد يمال للمجاورة، وهو ما يسمى: الإمالة للإمالة، أو يمال تشبيها للألف بألف أخرى ممالة، أو يمال لكثرة الاستعمال، أو للتفريق بين الاسم والحرف[٤١] ومنهم من يزيد على ذلك رسم المصحف، فما كتب بالياء تجوز إمالته لأن الرسم متبع[٤٢]، وليست كل هذه الأسباب بموجبة للإمالة وإنما هي مجوزة فقط، وتفصيل ذلك في كتب القراءات.

والقـراء يستخـدمـون مصـطلحـات كثيرة ، مثل الكبرى والصغرى، والكبرى تسمى: المحضـة، وتسمى: الإضجاع، والبطح، والإجناح، والكسر، وتسمى: الياء، والشديدة، وأما الصغرى، فتسمى : بين بين ، وبين اللفظين، والتقليل، والتلطيف، والإشارة ، والترقيق، وإمالة متوسطة، أو وسطى[٤٣].

ولا شك أن بعض هذه المصطلحات يشير إلى درجات متفاوتة من الإمالة بحسب قربها من الياء، أو ابتعادها عنها، غير أن الذي استقر عليه الاصطلاح أنها نوعان: كبرى وصغرى، وكلاهما مشهور في لسان العرب، ومستحسن في كلامهم، جاءت بذلك لهجات القبائل، ونزل به القرآن الكريم[٤٤].

الألف الممـــــدودة:

قسم القراء المد إلى أصلي وفرعي، فالأصلي يقدر ـ زمنا ـ بمقدار حركتين، والحركة تقـدر برفـع الأصبع أو خفضها دون مبالغة أو توقف، والفرعي ما زاد على ذلك، ويسمى الأصلي بالمد الطبيعي ، أو القصر، ويسمى المد الفرعي: المد الزائد، وله أسـماء وأنـواع كثـيرة سيأتي بيانها في السياق، وتتم زيادة المـد لعـاملين : لفظي، ومعنوي، فاللفظي بسبب الهمز والسكون، والمعنوي ، لقصد المبالغة والتعظيم.

وفي المد اللفظي بسبب الهمزة ، قد تكون الهمزة قبله أو بعده، فإذا كانت قبله فيسمى : مد البدل، وإذا كانت بعده، فهو نوعان: متصل ومنفصل، فالمتصل ، مثاله: جاء وسيء وسوء ، والقراء متفقون على مده، ولا يجيزون فيه القصر مطلقا، وله أربعة مراتب هي :

ـ فويق القصر، ومقداره ثلاث حركات من حركات الأصابع.
ـ التوسط ، ومقداره أربع حركات.
ـ فويق التوسط، ومقداره خمس حركات.
ـ الإشباع، ومقداره ست حركات.

وأما المد المنفصل، فمثاله: (بما أنزل) ، و (في أنفسكم) ، و (قوا أنفسكم) ، ومراتبه خمسة هي :

ـ القصر بمقدار حركتين.
ـ فويق القصر، ومقداره ثلاث حركات.
ـ التوسط : (أربع).
ـ فويق التوسط : (خمس).
ـ الإشباع (ست).

وأما مد البدل، فمثاله، آمن، وإيمان، وأوْفَى ، وله ثلاث مراتب هي :

- التوسط بمقدار أربع حركات لورش عن نافع من طريق الأزرق في أحد وجهيه .
- الإشباع بمقدار ست حركات لورش من وجهه الآخر.
- القصر بمقدار حركتين لجميع القراء بعد ذلك .

وأما المد اللفظي بسبب السكون، فينقسم قسمين : لازم، وهو الذي لا يتغير وقفا ولا وصلا، وعارض: وهو الذي يعرض بسبب سكون الحرف الأخير عند الوقف أو عند الإدغام، وينقسم الأول (اللازم) قسمين : مظهر ومدغم، وكلا القسمين ينقسم بدوره إلى نوعين :

- حرفي: وهو ما يقع في حروف فواتح السور التي هجاؤها من ثلاثة أحرف، أوسطهامد، فإذا لم يدغم فهو المظهر، مثل: (ميم) ، (صاد) ، (نون)، وإذا أدغم فيسمى المدغم، مثل : (لام)، من (ألم) عند إدغام اللام في الميم، ومثل : (صاد) عند من أدغم الصاد في الذال، في قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾[٤٥]، وذلك مفصل في مواضعه .[٤٦]
- كلمي مظهر : وهو ما يقع بعد المد ساكن متصل في كلمة واحدة، نحو: (محياي) في قراءة من أسكن الياء[٤٧]، ويكون مدغما إذا وقع بعده حرف مشدد، نحو ﴿الضالين﴾، و﴿دابة﴾ ، وموقف القراء من هذا المد بأنواعه هو الإشباع من غير إفراط ، فيكون دون على مراتب الهمز، وفوق التوسط .

وأما المد العارض للسكون، فهو بدوره نوعان: مظهر، ومدغم، فالمظهر هو الذي يعرض حال الوقف بسبب سكون الحرف الأخير، نحو مد الياء من كلمة (العالمين)، أو (الرحيم) عند الوقف على النون أو الميم، وغير ذلك من رؤوس الآيات القرآنية عند الوقف عليها بالسكون ، أو الروم أو الإشمام ، أو غير ذلك[٤٨].

وأما المدغم ، فهو الذي يحدث عند الإدغام المسمى بالكبير في المثلين أو المتجانسين والمتقاربين إذا كان قبل حرفي الإدغام مد، نحو: ﴿قال لهم﴾ ، ﴿الرحيم مالك﴾ ، ﴿الصافات صفا﴾ ، عند من أدغم اللامين، أو الميمين لتجانسهما، أو

إدغام التاء والصاد لتقاربهما، وموقف القراء من هذا المد ، هو جواز القصر لجميع القراء ، وجواز الإشباع أو التوسط بسبب السكون العارض[٤٩].

وأما المد المعنوي، فهو مروي عن حمزة أحد القراء السبعة، في كل (لا) تقع للتبرئة، أي: نفي الجنس، مثل : ﴿لاريب﴾، ﴿لاعلم﴾ ، ﴿لاشية﴾ ، ويستحسن هذا النوع من المد للمبالغة في النفي أو التعظيم[٥٠].

ومن هذا العرض الموجز والسريع يتبين لنا أن الألف التي يجوز مدها، تقع عند القراء على النحو التالي:

- القصر بمقدار حركتين.
- فويق القصر بمقدار ثلاث حركات.
- التوسط بمقدار أربع.
- فويق التوسط بمقدار خمس.
- الإشباع بمقدار ست

وإذا أضفنا ما سبق بعضه إلى بعض ، نخلص إلى أن للألف أو الفتحة الطويلة في العربية الفصحى الصور التالية:

١ ـ الألف العادية، أو الخالصة، أو المعتادة ، أو الأصلية.

٢ ـ الألف المفخمة ، وهي نوعان:

أ ـ مفخمة شديدة، أو محضة، وهذه غير مستحسنة، وليست بأصيلة، ولا تقبل قراءة القرآن الكريم.

ب ـ مفخمة متوسطة، وتقع بعد الحروف المفخمة: الصاد ، والضاد، والطاء والظاء، والخاء، والغين، والقاف، وتتفاوت في درجتها بتفاوت تفخيم هذه الحروف ، كما تقع بعد اللام والراء حال تفخيمها.

٣ ـ الألف الممالة، وهي متفاوتة كذلك بحسب قربها من الياء، أو ابتعادها عنها، ولكن الاصطلاح استقر على أنها نوعان، هما:

أ ـ ممالة إمالة كبرى.

ب ـ وممالة إمالة صغرى.

٤ ـ الألف الممدودة ، وتقابل الألفات الثلاثة السابقة ، فقد تمد العادية، أو المفخمة، أو الممالة ولها مراتب خمسة هي :

أ ـ القصر بمقدار حركتين.

ب ـ فويق القصر بمقدار ثلاث حركات.

جـ ـ التوسط بمقدار أربع حركات.

د ـ فويق التوسط بمقدار خمس حركات.

هـ ـ الإشباع بمقدار ست حركات.

ولا شك أن هذه الصور المختلفة ، أو الأنواع المتعددة تتبادل المواقع في إطار السياقات والشروط التي أوجزناها، ولكنها تقودنا إلى قضية أخرى، نشأ حولها الجدل عند القدماء والمحدثين، وتلك هي : قضية الأصل والفروع.

صورة الفتحة والألف بين الأصل والفرع :

اختلف النحاة في صورة الفتحة السابقة إلى فريقين، فذهب بعضهم إلى أن الفتحة العادية أو الخاصة ، هي الأصل، وما عداها من إمالة أو مد فرع عليها، وعللوا ذلك بأن الفروع لها أسباب، توجد بوجودها، وتزول بزوالها، وكذلك لكل مَنْ يستعمل أصله، وليس العكس، فإذا قلنا ـ مثلاـ بأن الفتح هو الأصل ، والإمالة فرع عليه، فإن للإمالة أسباب توجد بوجودها وما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، وليس كل كلمة تفتح تجوز إمالتها، ومثل ذلك يكون في الممدود وغيره من الفروع.

أما الفريق الثاني ؛ فقد ذهب إلى أصالة كل منها، وقال بعدم أحقية صورة على أخرى، لأنها لغات فاشية على ألسنة القبائل، أو شيء يقضي به السياق، فالفتح مثلا لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد ، يقول سيبويه : «هذا باب من إمالة الألف، يميلها فيه ناس من العرب كثير»[٥١].

ويقول: «اعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل ، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب[٥٢] بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه»[٥٣].

وعلى هذا المنهج سار النحاة من بعد سيبويه فريقين مختلفين[٥٤]، أما القراء، فقد رأو أن الصور المتعددة التي قرىء بها في القرآن الكريم وإن كانت لغات العرب فاشيةومشهورة ـ إلا أنها من الصحيح الفصيح الذي نزل القرآن به، وهي من الأحرف السبعة التي أشار إليها الحديث الشريف: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فهي وحي منزل[٥٥].

ويعيب القراء على من يرى من النحاة كابن الحاجب وغيره أن مثل هذه الصور من قبيل الأداء، وليست من الوحي، يقول ابن الجزري: ليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها، كما أخلى غيره كتبهم منها، وإذ قد ذكرناها، فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء، وإذ تعرض، فليته سكت عن التمثيل، فإنه ثبت أن شيئا من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواترا عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم»[٥٦].

وقوله: « فليته سكت عن التمثيل »، أي: ليته لم يضرب أمثلة للمد والقصر والفتح والإمالة وتخفيف الهمز وغيره، وقوله بأن ذلك من قبيل الأداء، أي الأداء البشري، وليس من الوحي»[٥٧].

وإذا كانت هذه الأوجه من قبيل الوحي، فليس لوجه منها فضل على آخر، وإنما هي وجوه تأتي على درجة واحدة من الفضل، وقبولها متحتم واجب، وذلك هو موقف القراء،

أما المُحْدَثُون ؛ فلم تغب عنهم هذه القضية ، إلا أنهم ناقشوها تحت مصطلح آخرغير الأصل والفرع، وذلك هو مصطلح: الوحدة الصوتية أو الفونيم، وقد اختلفت آراؤهم كذلك، فذهب بعضهم إلى أن للفونيم صورة أساسية وأخرى فرعية، بينما ذهب آخرون إلى أن مصطلح الفونيم لا يعني صوتا معينا يوجد في شكل نظري يتحقق وجوده الموضوعي في الخارج، وإنما هو يعني مجموعة من التنوعات الصوتية، يسمى كل واحد منها وجها أو «ألفونا»، يحكمه سياق معين، أو تحتمه قوانين لغوية خاصة[٥٨].

وبعيدا عن الاصطلاحات ، فإن الذي يتفق وطبيعة اللغات أن الصور المختلفةإذا كانت في سياقات مختلفة فلا تتفاضل، ولا تتمايز، وإنما لها درجة واحدة من التميز والفضل، وبذلك تكون الصور السابقة ـ وإن اختلفت ـ فهي في النهاية شيء واحد هو: الفتحة ولا فضل لإحداها على الأخرى.

وظائف الفتحـــــة القصيرة:

للفتحة وظائف كثيرة نوجزها فيما يلي:

١ ـ لهـا أثـر كبـير في بنـاء الكلمات العـربية ، وتتـوالى بعـد الصـوامت بشكـل ملحوظ، يفوق قرينتيها: الضمة والكسرة، فبينما لا نكاد نرى أكثر من ضمتين أو كسرتين متواليتين نجد أنه قد تتوالى ست فتحات، كما في قوله تعالى: ﴿فَحَشَرَ فَنَادَىٰ﴾[٥٩] فقد جاءت الفتحة بعد الفاء والحاء والشين والراء والفاء والنون.

ولها أثرها أيضا في بناء الصيغ الصرفية المختلفة، فمثلا الوزن (فعل) يأخذ أشكالا متعددة بتبادل الحركات مواقعها، فقد تتوالى فتحتان بعد الفاء والعين ليدل على معنى معين وقد تتوالى ثلاث فتحات ليكون فعلا ماضيا، وقد تفتح ألفا فقط، وقد تفتح العين، وفي كل حالة يكون لها معنى يختلف عن الآخر.

ومـا نراه في مثـل (فعل) نراه في كثير من الأوزان، مثل: فعول، وفعال، وفعيل، واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي وغير ذلك من الصيغ، وكذلك عند التصغير، بفتح ثاني المصغر في أوزانه الثلاثة: فعيل وفعيعل وفعيعيل.

٢ ـ تقع الفتح علامة إعراب للدلالة على المنصوب من المفاعيل، واسم إن، وما يعمل عملها، وخبر كان، وما يعمل عملها، والمضارع المسبوق بحرف نصب، وكـذلـك تكون علامة بناء كما في الماضي وبعض المبنيات مثل: أين وكيف، ونحوهما، وذلك معروف ومشهور، وتكفي فيه الإشارة.

٣ ـ التفريق بين المذكر والمؤنث:

تستعمل الفتحة في ضمائر الخطاب المنفصلة، والمتصلة، (أنت والكاف)، فتكون مفتوحة للمذكر ، ومكسورة للمؤنث.

٤ ـ فتحة التقاء الساكنين:

إذا التقى ساكنان، فالمشهور أنه يحرك أولهما إلى الكسر، ولكنه قد يتحرك إلى الفتح أو الضم، وقد يكون الفتح وجوبا، أو جائزا، فالواجب عند التقاء ألف الاثنين مع تاء التأنيث في مثل: قالتا، فألف الاثنين ساكنة وتاء التأنيث كذلك، فلما التقيا تحركت التاء بالفتح وجوبا.

وأما ما تتحرك فيه جوازا، فهو عند التقاء الساكن مع (ألـ) التعريف، مثل: من الرجال، من النساء، من القوم، وفيه (من المؤمنون) في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾[٦٠]، ومثله في القرآن واللغة كثير، والفتح في مثل هذا أكثر وأشهر.

أما مع غير (ألـ) التعريف، فيجوز الفتح والكسر إلا أن الكسر أشهر، نحو: «من ابنك؟»، يجوز تحريك سكون النون بالفتح عند التقائه بسكون الباء للوصل، ويجوز تحركه بالكسر على المشهور، وكذلك عند التقاء الساكن مع المضعف إذا كان مضموم العين ووليتها هاء الغائبة، نحو: ردها، ولم يردها ـ فإنه يحرك بالفتح، وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر بجانب الفتح[٦١].

٥ ـ الفتحة المنقولة إلى الساكن قبل الهمزة والمحذوفة أو الموصولة:

إذا كانت الهمزة مفتوحة، وقبلها ساكن في كلمة واحدة، مثل: أسأل، أو يسأل، أو في كلمتين، مثل: قد أفلح، فإنه يجوز حذف الهمزة، ونقل فتحتها إلى الساكن قبلها، فتصبح: سل، أو يسل، أو قد فلح، وذلك مذهب ورش عن نافع من السبعة بشرط أن يكون الساكن غير حرف مد، وهي لغة لبعض العرب لتخفيف الهمز[٦٢].

٦ ـ عند دخول حرف الجر على ما الاستفهامية، يكتفى بالفتحة، مثل: بم، عم، فيم لم، وذلك عند الوصل، قال تعالى: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٦٣]، وقال سبحانه: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٦٤]، وقال: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[٦٥].

وقال: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٦٦].

ومثل ذلك ضمير المتكلم (أنا)، يكتفى بالفتحة في وصل الكلام عند القراءة، ولا تطول إلا في الوقف عليه، وكذلك إذا جزم المضارع المعتل اللام يحذف آخره، ويكتفى بالفتحة، مثل: لم يسع، ولم يحظ، وإذا جزم المعتل العين يحذف وسطه، ويكتفى بالفتحة كذلك مثل: لم يقل، أو لم يبع حال البناء للمجهول، ففي ذلك كله نابت الفتحة عن الألف، وحلت محلها، ولها أمثلة كثيرة[٦٧].

٧ ـ فتحة التعدية:

جاء في المعجم الوجيز (مادة سعد)، تقول: سعد الرجل، بكسر العين، فهو سعيد، وقد ورد سعده الله بفتح العين، فهو مسعود، وقد جعل منه القرطبي قوله تعالى:
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[٦٨]، ويقول: «يجوز أن يكون من سعد بفتح العين»[٦٩]، وفي خاتمة المصباح المنير، يقول الفيومي: «وقد يعدى الفعل بالفتح كما في سعد».

تلك هي أهم وظائف الفتحة القصيرة، وهناك استعمالات أخرى غير أنها ترجع عند التدقيق إلى ما ذكرنا.

وظائف الألف:

إن للألف ـ مثل الفتحة ـ أثراً كبيراً في بناء الصيغ المختلفة مفردة أو جمعا، وقد عقد لها صاحب القاموس بابا خاصا بها، هو: «باب الألف اللينة»[٧٠]، وذكر من وظائفها الآتي:

١ ـ الألف الفارقة، أو الفاصلة، وهي التي تفصل بين نون جماعة الإناث اللاحقة لفعل الأمر، أو الفعل المضارع ونون التوكيد، مثل: اكتبان، أو لتكتبان.
٢ ـ ألف الإشباع، وهي كل ألف جاءت لإشباع الفتحة في الاسم أو الفعل، كألف فاعل بفتح العين، أو فاعول ونحوها، وتسمى الألف المجهولة.

٣ ـ ألف العوض، وهي التي تبدل من التنوين في حالة النصب، إذا لم يكن بعد تاء تأنيث، مثل: رأيت زيدا.

٤ ـ وألف الصلة، وهي كل ألف توصل بفتحة اتفاقية ، وتسمى ألف الإطلاق ومثالها بيت جرير الشاهد النحوي المشهور في إحدى روايتيه:

أقلي اللوم ـ عاذل ـ والعتابا وقولي ـ إن أصبت ـ لقد أصابا

٥ ـ وألف النون الخفيفة، أي: الألف التي تبدل من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليها، كالتي في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[٧١]، فإذا وقفنا على (لنسفعا ، وقفنا بالألف، ومثلها لفظ (أعدا) في بيت الأعشى (ميمون بن قيس):

وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا

٦ ـ وألف الجمع، كما في مساجد وجبال، فالمفرد: مسجد وجبل، وتسمى ألف التكسير.

٧ ـ وألف التثنية، وتكون ضميرا في الأفعال، مثل: يذهبان ، واذهبا، وذهبا[٧٢]، وعلامة الرفع في الأسماء ، مثل : الطالبان مهذبان.

٨ ـ وألف الندبة، كما في : وازيداه، وإسلاماه.

٩ ـ وألف التأنيث ، وتسمى الألف الزائدة. كألف سكرى مؤنث سكران على وزن فعلان، وفعلى بضم الفاء مؤنث أفعل، وكمدة حمراء، ومنها ألف جمع المؤنث السالم، فهي زائدة لافادة جمع المؤنث مثل: مسلمات.

١٠ ـ وألف التعالي، وتسمى ألف التذكر[٧٣]، وهي أن تقول مثلا: « إن عمرا . . . »، ثم يرتج عليك، فتقف، وتمدها منتظرا ما يُفتح عليك من الكلام الذي نسيته.

١١ ـ وألف المد، وهي كل فتحة أشبعت فنتج عنها ألف اقتضته ضرورة ، أو وزن شعري، أو نحوه، مثل: كلكال في كلكل، وقد عنون له ابن جني بقوله: «باب مطل الحركات»، ومثل له بقول ابن هرمه :

فأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح

أراد : بمنتزح ، فأشبع فتحة الزاي[٧٤].

وله أمثلة كثيرة ، وبخاصة في الرجز لطبيعة وقلة عدد تفعيلاته[٧٥].

١٢ ـ والألف المحولة، وهي كل ألف أصلها واو أو ياء، مثل قال وباع[٧٦].

وبجانب ماذكره صاحب القاموس فهناك أنواع أخرى، هي :

١ ـ علامة الإعراب في الأسماء الستة، نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك.

٢ ـ ألف التعدية، أي: التي يعدى بها الفعل اللازم، نحو: ما شيته وظاهرته، وجالسته، فأفعالها الأصلية لازمة، وهي على الترتيب: مشى وظهر وجلس، فلما زيدت الألف تم تعديتها إلى المفعول به[٧٧].

٣ ـ الألف اللازمة، وتأتي قياسا في كل اسم معتل اللام، ملتزم فيه فتح ما قبل آخره، ويسمى: الاسم المقصور، كالهدى والمصطفى.

٤ ـ الألف المبدلة من الهمز:

فالهمزة تكون مفردة، أو متلاصقة مع همزة أخرى في كلمتين متجاورتين، أو تكونان مجتمعتين في كلمة واحدة، وتبدل ألفا جوازا في الحالات التالية:

أ ـ تبدل المفردة ألفا إذا كانت ساكنة، وكان ما قبلها مفتوحا، مثل: فأذنوا، وكذلك إذا كانت مفتوحة وكان ما قبلها مفتوحا، مثل: أرأيت.

ب ـ تبدل الهمزة الأولى من المتلاصقين ألفا، مثل: جاء أحدكم.

جـ ـ تبدل الهمزة الثانية من المجتمعتين ألفا إذا كانت الأولى همزة قطع وكانت الثانية ساكنة ، مثل: آدم وآمين، وكذلك إذا كانت الأولى همزة استفهام، وكانت الثانية همزة قطع مفتوحة، مثل : أأنذرتهم، أو همزة وصل مفتوحة، مثل: آلله، أو : آلآن[٧٨].

تلك هي أهم الوظائف التي تؤديها الفتحة والألف ، بجانب أنَّ لها أثراً كبيراً في تقريب الأصوات وتجانسها، حتى تصير من نمط واحد، أو من نمط متقارب، يقول ابن هشام: « وبيان ذلك أنك إذا قلت: عابد، كان لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحدارا وتسفلا، فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف قرب من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة ، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف، وتصير الأصوات من نمط واحد[٧٩].

وهـذا النمط الـواحد، هو ما أطلق عليه المحدثون ظاهرة: المماثلة، أو التوافق الحركي، ومعناه أن حركات المقاطع المتتابعة تتماثل بشكل ما في سياق معين، وفقا لطبيعة الأصوات المحيطة أو المتجاورة[٨٠].

طبيعة الفتحة والألف ورؤية خاصة حولهما:

تتحدد طبيعة الحركة بوجه عام عن طريق وضع الشفتين واللسان ، وهما يشكلان مجرى الهواء داخل الفم على نحو يجعلنا نميز بين حركة وأخرى، وعند النطق بالفتحة على وجه الخصوص يكون اللسان في مستوى منخفض داخل الفم مع ارتفاع طفيف من وسطه وانفراج الشفتين، وبذلك توصف الفتحة بأنها حركة منخفضة ومنفتحة.

ويتم انخفاض اللسان بدرجات متفاوتة فيكون في أدنى مستوى له مع المفخمة، ثم يرتفع قليلا لتحدث العادية ثم الممالة ، أي أن مستوى اللسان يتدرج في ارتفاع من أدنى موضع له حتى يقترب من موضع الياء، وخلال ذلك تحدث الفتحة بدرجاتها المختلفة[٨١].

ومن جانب آخر، فقد لاحظ بعض اللغويين أن لأصوات العلة طولا ليس لغيرها، وهذا الطول، إما أن يكون طبيعيا، أو مكتسبا، وقد ذهب كثير منهم إلى أن الفرق بينهما لا يعدو أن يكون فرقا في الكمية، وحملوا على ذلك قول ابن جني: « اعلم أن الحـركـات أبعاض لحروف المد واللين، وهي : الألف والواو والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي : الفتحة والكسرة والضمة، وقد كان متقـدمـو النحـاة ـ رحمهم الله ـ يسمـون الفتحـة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة»[٨٢]، يقول إبراهيم أنيس: «ومنه نرى أن بعض القدماء قد أحس كما يحس المحدثون بأن الفروق بين الفتحة وما يسمى بألف المد لا يعدو أن يكون فرقا في الكمية»[٨٣].

وفي المقابل نجد من المحدثين من يذهب إلى أن الدراسة التشريحية أثبتت أن بين العلل القصيرة والطويلة خلافا، وأن هذا الخلاف ليس في الكمية فقط، وإنما هو في الكيفية كذلـك، فموقع اللسان مع إحدى العلتين المتقابلتين يختلف قليلا عنه في الأخرى، كما يتضح من الرسم الآتي:

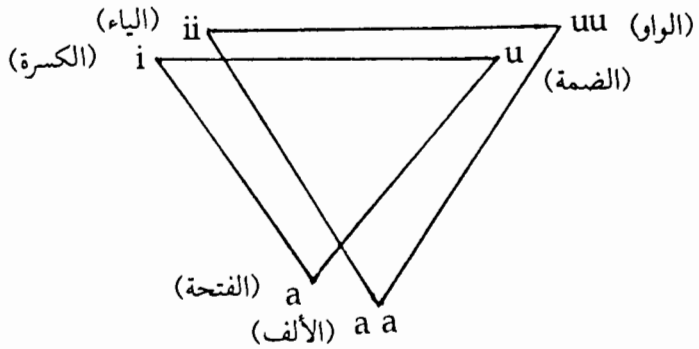

وإذا رجعنا إلى كلام ابن جني الذي أشار إليه الدكتور أنيس نجد أنه لا يستوجب بالضرورة أن الفتحة والألف شيء واحد، وإنما كلامه السابق واللاحق يؤكد أنهما شيئان منفصلان، فكما أطلق على الفتحة ألفا صغيرة، أطلق على الألف الفتحة المشبعة[٨٥]، وقد تكون تسمية الفتحة بالألف الصغيرة ناشئة من أول عهدها في الخط العربي، فالمعروف أن الخليل بن أحمد قد حوّر في نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الؤلي، فجعل للفتحة ألفا صغيرة منبطحة فوق الحرف، وللكسرة ياء أسفله، وللضمة واو فوقه أو بين يديه[٨٦].

وليس ابن جني بأول من قال ذلك، فسيبويه قبله يقول : «فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو»[٨٧]، وقد شرح ذلك السيرافي بأنه يفهم من كلام سيبويه أمران : إما أن يكون المقصود أن المخرج من المخرج، فمخرج الفتحة من مخرج الألف، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو، وإما أن تكون حروفا منها، أي : بعضها[٨٨].

والذي يمكن أن نفهمه من كلام سيبويه فالفتحة من الألف أنه يرى أن هناك حركة تسبق الحرف الذي هي من جنسه، قبل الألف فتحة، وقبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، غير أن هذه الحركة ليست كمية تضاف إلى كمية الألف أو الواو أو الياء المقدرة زمنا بحركتين ليجتمع لدينا ثلاث حركات، وإنما الفتحة بعض الحركتين ، وكذلك الضمة والكسرة، وبالتالي تكون الحركة تستغرق زمنا يشكل نصف الزمن

الكلي أو قريبا منه، وذلك ما أكده ابن جني حين قال أن الحروف الثلاثة ـ الألف والواو والياء ـ يجوز مدها إذا وقعت ساكنة تابعة لما هو منهن ـ وهو الحركات من جنسهن[٨٩].

ولكن الذي استقر في تصور الكثيرين أن حروف المد ـ الآلف والواو والياء ـ تقدر بحركتين، وأنها تسبق بحركة من جنسها، فتجتمع لدينا ثلاث حركات.

ولتوضيح ذلك، فإن كلمة (كتاب) مثلا عند سكون آخرهاتكون في نظر القدماء مكونة من: (كاف + كسرة + تاء + فتحة + ألف + باء).

أما في نظر المحدثين فهي تختلف عن ذلك، حيث إن الفتحة والألف شيء واحد، أي أنها تتكون من: (كاف+كسرة قصيرة + تاء + فتحة طويلة + باء).

ومثل ذلك ينطبق على الواو في نحول رسول، والياء في نحو كريم.

وقد عد بعض المحدثين هذا التصور لدى القدماء ضلالة كبرى أدت إلى ضلالات ومشكلات كثيرة، أو أنه توهم أوقعهم فيه نظام الكتابة العربية، حيث وضع علماء الرسم قبل الألف فتحة، وقبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فجعلتهم هذه العلامات يتوهمون وجودها بالفعل[٩٠].

وإذا كان القدماء قد ضلوا الطريق، أو توهموا وجود شيء غير موجود، فإن ما يراه المحدثون يوقع في مشكلات قد لا يكون من السهل الإقناع بها، أو الوصول إلى رأي فيها.

وعلى سبيل المثال، فإن ما يرونه يستوجب أن تحذف من علامات الضبط كل فتحة جاءت قبل الألف، وكل ضمة جاءت قبل الواو، وكل كسرة جاءت قبل الياء، وذلك قد يكون ميسورا في الكتابة العادية، ولكنه بالنسبة لطبعات المصاحف أمر شاق، والإقناع به عسير، بجانب أنه لا يخلو من مأخذ عند عرضه على ما ارتضوه من معايير لتحديد الأصوات اللغوية ، فنحن نعلم أن من أهم ما استخدمه المحدثون في تحديد الأصوات المعيار الدلالي، بمعنى أنه إذا وضع صوت مكان صوت، فأدى إلى تغيير المعنى فإن كُلًّا من الصوتين يُعَدُّ وحدة صوتية مستقلة، وبذلك جعلوا الواو والياء

وحدات مستقلة، وأطلقوا عليها أنصاف الصوامت، أو أنصاف العلل إذا وقعت في مثل الثنائيات التالية:

- بلـد : ولـد ـــ ب : و
- ثغـر : ثـور ـــ غ : و
- نترك : يترك ـــ ن : ي
- بخت : بيت ـــ خ : ي

فالواو قابلت الباء كما في الثنائية الأولى، قابلت الغين كما في الثانية، وكذلك الياء قابلت النون والخاء، وتغير المعنى معها جميعا، ومن أجل ذلك اعتبرت وحدات مستقلة[٩١].

وإذا طبقنا نفس المعيار على مجموعة كلمات مثل: ظُّم ،ونَجْم، ونَوْم، ونام، بفتح أولهـا وسكـون ثانيها نجد أنها تتفق في جميع أصواتها إلا صوتا واحدا ، فهي تبدأ بصامت متشابه هو: النون، تليه حركة متجانسة هي الفتحة، يليها صوت مختلف هو: الظاء في الأولى، والجيم في الثانية، والواو في الثالثة، أما في الرابعة، فإن الألف تقابل الفتحة والصوت الذي يليها ، ثم تنتهي الكلمات الأربع بصوت واحد، هو: الميم، ومثل ذلك نجده في مجموعات أخرى، مثل:

- قَتْل، قَفْل ، قَوْل ، قال.
- مَصْل ، مَطْل ، مَيْل ، مال ، بفتح أولها وسكون ثانيها.

وواضـح أن هذه المجمـوعات تختلف في المعنى، وأن مرد الخلاف إلى الصوت الثالث، الذي يقابل الألف في تصور القدماء في نحو: نام ، وقال ، ومال ، وليست الحركة الطويلة بأكملها هي المسؤولة عن اختلاف المعنى كما يرى المحدثون، وإنما الجزء الذي يقابل الألف فقط، إذا صح التقسيم.

وبذلك نرى أن قول المحدثين بأن بعد القاف والميم والنون في مثل: قال، ومال، ونام فتحـة طويلة، أي: ألف ، وأن هذه الفتحة وحدة صوتية واحدة لا يخلوا من

اضطراب أمام المعيار الدلالي الذي ارتضوه هم أنفسهم عن تحديد الوحدات الصوتية المتعددة.

كما أن قول القدماء بأن الألف تعادل حركتين ، وأن قبلها فتحة فيكون لدينا ثلاث حركات . . هذا الأمر أيضا يخالف القياس الصوتي، والواقع اللغوي، كما يخالف رأي سيبويه وابن جني وغيرهما من النحاة الذين يرون أن الفتحة بعض الألف، أي : أنهما جميعا بمقدار حركتين.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال: هل يمكن اعتبار الجزء الأول من الحركة الطويلة وحدة صوتية مستقلة هي : الفتحة فيكون الجزء الثاني هو الألف على النحو الذي قدره النحاة العرب، فيكونان كالحرفين المتجاورين المدغمين إلا أنه لا إدغام في العلل؟

ولتوضيح ذلك، فإن كلمة (قال) مثلا تكون مركبة صوتيا من : ق + فتحة + ألف + ل ، مثلها في ذلك مثل كلمة (قول) تتكون من : ق + فتحة + واو + ل ، وهكذا.

هذا من جانب ، ومن جانب آخر؛ إذا كان للفتحة صورها ووظائفها التي تختلف عن صور الألف ووظائفها، وإذا كانت إحداهما تختلف عن الأخرى في الكم على النحو الذي يراه القدماء، وفي الكيف على النحو الذي يراه بعض المحدثين . . فإن سؤالا آخر يعرض نفسه هو: مالذي يحملنا على أن نترك مصطلح الألف، ونستبدل به مصطلحا آخر هو الفتحة الطويلة في حين أن الأول أي : الألف أكثر اختصارا من قولنا: الفتحة الطويلة، كما أنه مصطلح عربي وضعه العرب فيما وضعوا من مصطلحات، وحريّ بنا أن نحافظ عليه؟!

وأخيرا . . فتلك رؤية خاصة أو وجهة نظر حول الفتحة والألف . . أعود فألخصها في الآتي:

ـ لماذا لا يكون قبل الألف فتحة على النحو الذي قدره القدماء في حين أن كل المعايير الدلالية التي ارتضاها المحدثون لا تمنع ذلك؟

ـ ولماذا ندع مصطلح الألف لنقول: الفتحة الطويلة في حين أن الألف أخف وأيسر، وفيها بجانب الأصالة وصل الحاضر بالماضي؟

ولماذا لا يكون مقدار الألف من حيث الزمن مساويا لحركة واحدة وإنما تكون حركتين إذا أضفنا إليها الحركة التي تسبقها؟

فإن تكن وجهة النظر هذه قد صادفت صوابا فهو المبتغى والمراد، وأما إذا كان غير ذلك . . فحسبي من إحسان القصد . . صدق الاجتهاد، وأجر المجتهد.

والله المـوفق والهادي إلى سواء السـبيل.

هوامش البحث

(١) الشرطان الآخران، هما : صحة السند وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، انظر البناء الدمياطي : ٦ .

(٢) انظر ابن الجزري : النشر : ١/٥٣ .

(٣) القراءات المتواترة سبع، ولكل قراءة روايتان، ولكل رواية أربعة طرق ، وبذلك يصبح للقرآن الكريم ستة وخمسون طريقا متواترا، وكلها من الأحرف السبعة التى أنزل عليها القرآن، انظر البناء : ٩ .

(٤) انظر : أنيس : ٣٨ .

(٥) من الآية : ١٠٣ / النحل .

(٦) ابن جني، الخصائص : ٣/١٢٠ : ١٤٢ .

(٧) يميل أهل الحجاز الألف التي أصلها واو كما في الكلمات المذكورة تفريقا بينها وبين ما أصله ياء .

(٨) انظر ابن جني : الخصائص : ٣/١٢٠، ١٢١، ومعنى المنقر : البئر الكثيرة الماء .

(٩) انظر : برجشتراسر : ٥٣ ، وكذلك : أنيس : ٣٩ .

(١٠) ابن هشام : ٢٨٨ .

(١١) المرجع السابق : ٢٩٢ .

(١٢) انظر : البناء : ٩٢ .

(١٣) برجشتراسر : ٥٤ .

(١٤) انظر : عمر : ٢٨٠ .

(١٥) برجشتراسر : ٥٤ .

(١٦) سيبويه : ٤/١٧١ .

(١٧) السيوطي ، الهمع : ٢/٢٠٧ .

(١٨) ابن الجزري : النشر: ٢/٢٨١ .

(١٩) البناء : ١٠١ .

(٢٠) من الآية : ١٥٤/ النساء،

(٢١) قرأ بذلك من السبعة نافع ، انظر : البناء : ١٩٦ .

(٢٢) من الآية : ٣٥/ يونس .

(٢٣) قرأ بذلك من السبعة : أبو عمرو ونافع ، انظر: البناء : ٢٤٩ .

(٢٤) الآية : ٤٩ / يس .

(٢٥) قرأ بذلك من السبعة أبو عمرو ونافع : انظر : البناء ٣٦٥ .

(٢٦) سيبويه : ٤/٤٣١ .

(٢٧) السابق : ٤/٤٣٢ .

(٢٨) انظر الجزء الرابع من : ١١٧ : ١٦٤ .

(٢٩) انظر على سبيل المثال : مفصل الزمخشري بشرح ابن يعيش: ١٠/١٢٣، وشافية ابن الحاجب بشرح الرضي : ١/٣٣٥، وابن عصفور: ٢/٦٢٩.

(٣٠) ابن جني، الخصائص : ٣/٦٢٤.

(٣١) السيوطي ، الهمع : ٢/٢٢٩.

(٣٢) برجشتراسر : ٥٩.

(٣٣) أنيس : ١٥٨.

(٣٤) انظر : عمر : ٢٧٨.

(٣٥) انظر : حسان : ٧٦.

(٣٦) انظر : نصر : ١٠٣.

(٣٧) انظر : نصر : ١٠٣.

(٣٨) ابن الجزري : النشر : ٢/١٧١.

(٣٩) نصر : ٨٩٣

(٤٠) انظر : على سبيل المثال : المبرد : ٣/٤٢، وابن الحاجب: ٣/٤، الزمخشري : ٩/٥٥، والسيوطي، الهمع : ٢/٢١١.

(٤١) انظر : ابن الجزري ، النشر : ٢/١٧٤.

(٤٢) انظر : ابن القاصح : ١١٧.

(٤٣) انظر : ابن الجزري ، النشر : ٢/١٧٢.

(٤٤) انظر : شلبي : ٥٣: ٢/١٧٢.

(٤٥) الآيتان : ١ ، ٢ / مريم.

(٤٦) أدغم الصاد في الذال من القراء العشرة: أبوعمرو وابن عامر والكسائي وحمزة وخلف، انظر : البناء : ٢٩٧.

(٤٧) في الآية : ١٦٢/ الأنعام، وقرأ بالاسكان نافع وأبو جعفر : البناء: ١٠١.

(٤٨) الروم : هو الإتيان ببعض الحركة عند الوقف، والإشمام : هو ضم الشفتين دون صوت : انظر: البناء: ١ ـ ١.

(٤٩) انظر : البناء : ٤٣.

(٥٠) انظر : المرجع السابق : ٤١.

(٥١) سيبويه : ٤/١٢٣.

(٥٢) يقصد بالنصب : الفتح الذي هو عكس الإمالة وهو من مصطلحات سيبويه الخاصة.

(٥٣) سيبويه : ٤/١٢٥.

(٥٤) انظر : السيوطي : الهمع: ٢/٢٠٤.

(٥٥) انظر : ابن الجزري : النشر : ٢/١٧٢ : ١٧٤، وكذلك البناء الدمياطي : ٧٤.

(٥٦) انظر : ابن الجزري ، منجد المقرئين : ٦٢.

(٥٧) انظر : ابن الحاجب : ٢/١٧٤.

(٥٨) انظر في ذلك : ماريباي : ٨٨.

(٥٩) الآيـة : ٢٣ / النازعات.

(٦٠) من الآية : ٢٤/ الأحزاب.

(٦١) انظر : الحملاوي : ١٧١.

(٦٢) البناء : ٥٩.

(٦٣) الآية : ٥٤ / الحجـر.

(٦٤) الآية : ١ / النبأ.

(٦٥) الآية : ٤٣ / النازعات

(٦٦) الآية : ٢ / الصف.

(٦٧) انظر : ابن ضحا : الخصائص : ١٣٣/٣.

(٦٨) من الآيية : ١٠٨/ هـود.

(٦٩) انظر : القرطبي : ٣٣٣١/٤.

(٧٠) انظر : الفيروزآبادي : خاتمة الجزء الرابع من القاموس المحيط.

(٧١) الآية : ١٥/ العلق.

(٧٢) يجيز الكوفيون أن تكون علامة للتثنية في الأفعال والأسماء، وليست ضميرا.

(٧٣) ابن جني : الخصائص : ١٢٨/٣.

(٧٤) السابق : ١٢١/٣.

(٧٥) انظر : عبدالرؤوف : ١٥١.

(٧٦) انظر : الفيروزآبادي : خاتمة ـ القاموس المحيط ـ باب : الألف اللينة.

(٧٧) انظر : الحملاوي : ٨٤٩

(٧٨) البناء الدمياطي : ٥٠.

(٧٩) السيوطي : الهمع : ٢٠٠/٢ ، وكذلك الأزهري : ٤٦٦/٢.

(٨٠) انظر : حجازي : ٥١.

(٨١) انظر : أنيس : ٣٢ ، وعمر : ١٣٦.

(٨٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب : ١٩/١.

(٨٣) أنيس : ٣٨.

(٨٤) انظر : عمر : ٢٨٣.

(٨٥) ابن جني : سر صناعة الإعراب : ٣٧/١.

(٨٦) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ٨٥/١.

(٨٧) سـيبويه : ٢٤٢/٤.

(٨٨) انظر : عبدالسلام هارون ، تعليق على تحقيق كتاب سيبويه هامش (١) ٢٤٢/٤.

(٨٩) ابن جـني : الخصائص : ١٢٥/٣.

(٩٠) انظر : برجشتراسر : ٥٣ ، وأنيس : ٣٩.

(٩١) انظر : عمر : ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

مراجع البحث

١ ـ الأزهـرى (الشيخ خالد بن عبدالله):

ــ شرح التصحيح على التوضيح، القاهرة، عيسى الحلبي ، بدون تاريخ.

٢ ـ أنيس (د. إبراهيم):

ــ الأصوات اللغوية، ط :٥، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.

٣ ـ برجشتراسر (المستشرق):

ــ التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح وتعليق د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، الخانجي، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤ ـ البنـــاء (أحمد بن محمد الدمياطي):

ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مراجعة وتصحيح الشيخ محمد على الضباع، القاهرة ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، ١٣٥٩هـ .

٥ ـ ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد بن علي):

ــ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م

ــ النشر في القراءات العشر، تحقيق د. محمد سالم محيسن، القاهرة، مكتبة القاهرة، بدون تاريخ

٦ ـ ابن جـــني (أبوالفتح عثمان):

ــ الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧م.

ــ سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٩٥٤م.

٧ ـ ابن الحاجب (جمال الدين أبو عثمان):

ــ الشـافية، متن شرح الـرضي، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقيه، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٨ ـ حجازي (د. محمود فهمي):

ــ المدخل إلى علم اللغة، ط: ٢ ، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.

٩ ـ حســـان (د. تمام) :
ـ اللغة العربية: مبناها ومعناها، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
١٠ ـ الحملاوي (الشيخ أحمد بن محمد):
ـ شذا العرف في فن الصرف، ط: ٢٠ ، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٧٦.
١١ ـ الرضي (محمد بن الحسن):
ـ شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
١٢ ـ الزمخشـري (جاد الله محمود بن عمر):
ـ المفصل، متن شرح ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.
١٣ ـ ســيبويه (عمرو بن عثمان) :
ـ الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
١٤ ـ السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر):
ـ الأشبـاه والنظائر في النحو، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م.
ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.
١٥ ـ شــلبي (د. عبدالفتاح إسماعيل):
ـ الإمالة في القراءات واللهجات العربية، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ١٣٧٦هـ.
١٦ ـ عبدالرؤوف (د. محمد عوني):
ـ القافية والأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
١٧ ـ ابن عصفور (الإشبيلي):
ـ الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط: ٤، بيروت، دار الآفاق ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
١٨ ـ عمــر (د. أحمد مختار):
ـ دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٦م.
١٩ ـ الفارسي (الحسن بن أحمد):
ـ الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ، ج: ١.

٢٠ ـ الفيروز آبادي (مجدالدين محمد بن يوسف):
ـ القاموس المحيط، ط:٢، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٩٥٢م.
٢١ ـ ابن القاصح (علي بن عثمان):
ـ سراج القارىء المبتدىء وتذكار القارىء المنتهي، مراجعة: محمد علي الضباع، ط:٣، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.
٢٢ ـ القرطبي (محمد بن أحمد الأنصاري):
ـ الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الشعب، بدون تاريخ.
٢٣ ـ ماريوباي (المستشرق):
ـ أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر، ط: ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٢٤ ـ المبرد (محمد بن يزيد):
ـ المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط:٢، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.
٢٥ ـ نصر (الشيخ محمد مكي):
ـ نهاية القول المفيد في علم التجويد، مراجعة وتصحيح محمد على الضباع، القاهرة، مصطفيالحلبي، ١٣٤٩هـ.
٢٦ ـ ابن هشام (جمال الدين بن يوسف):
ـ أوضح المسالك، القاهرة، مطبعة صبيح، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٦٨م.
٢٧ ـ ابن يعيش (الشيخ موفق الدين):
ـ شرح المفصل: بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.